

مجلس الأمانة 2012

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

تحت شعار «يدا بيد.. نصل للمجد» تطمح مرشحة الدائرة الثالثة د.فاطمة الشايحي للوصول إلى قاعة عبدالله السالم مؤمنة بأن المرحلة المقبلة مرحلة تغيير وهذا التغيير لا يمكن أن يكون إلا بوصول وجوه جديدة مستقلة تحمل أفكارا تطويرية لما فيه مصلحة البلد وما يعيد إلى الكويت دورها الريادي في مصاف الدول العربية عامة والخليجية خاصة. وترى الشايحي أن ما حصل في الفترة الماضية يحتاج إلى التهدئة والتروي في اتخاذ القرارات لذلك يجب طي صفحة الماضي وترك الأمور العالقة والتي تشوبها خلافات قانونية للقضاء، مشيرة إلى ضرورة أن تكون المواقف المتخذة ازاء هذه القضايا مستندة الى الحكم القضائي. وبرؤى تنموية لأبناء الكويت بشكل عام ولأبناء الدائرة الثالثة بشكل خاص ولضرورة إعطاء الوجهة الجديدة والنساء فرصة المشاركة في إعادة الاستقرار إلى مجلس الأمة والبلد تتمنى الشايحي الفوز في الانتخابات عليها تساهم في رد جميل الكويت على أبنائها.

حاورها: زكي مرمي

ترشحت عن الدائرة الثالثة تحت شعار «يدا بيد.. نصل للمجد»

فاطمة الشايحي: نحتاج إلى تشريعات تساعد على وقف العبث بالمال العام

إلى المجلس بهذه الدورة؟
● أعتقد بأن حظوظ المرأة في الوصول إلى المجلس القادم كبيرة وذلك لأننا نعيش في مجتمع يحترم المرأة ويقدرها كذلك الأمر بالنسبة للأحزاب والتكتلات والحركات وهذا يبدو واضحا من خلال مشاركة المرأة في كافة المحافل وهنا تجدر الإشارة إلى أن المرأة متساوية بالرجل قبل إعطائها الحق بالترشح والانتخاب وغيرها من الحقوق.

ختاما ما أبرز احتياجات الدائرة الثالثة، ألا ترين أن الحراك السياسي وضع هموم الناس الحقيقية جانبا؟
● أبرز احتياجات الدائرة الثالثة بحكم واقعها وطبيعتها هي تهدئة الأوضاع والتألف بين جميع أطرافها كونها تحمل خليطا من الأفكار والطوائف والمذاهب. وعلى الصعيد التقني يجب العمل على النهوض بالقطاعات التربوي والصحي، وفيما يتعلق بمسألة الحراك السياسي فإن البيت الكويتي قد تآزم بشكل غريب وأصبح توجه الشعب الكويتي سياسيا بحثا وهذا الأمر أكبر خطيئة ارتكبتها المجلس بحق الشعب الذي ينتظر من ممثليه تسهيل أمور حياته.

السيرة الذاتية

● متزوجة وأم لثلاثة أبناء، حائزة على شهادة دكتوراه في الفلسفة السياسية عام 2011 ومجستير في فلسفة الأخلاق عام 2005 وليسانس، إلى جانب حصولها على جائزة الدولة التشجيعية من المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب (دولة الكويت) عام 2006، في مجال الآداب (الترجمة إلى العربية)، عن كتاب «علم الأخلاق»، تأليف جون ديوي وجيمس تفتس، عملت كباحث نفسي في المستشفى العسكري واختصاصي نفسي في مكتب الشهود والأسرى رئاسة الأركان العامة وزارة الدفاع وحاليا تعمل في فرع الإعلام - مديرية التوجيه المعنوي والعلاقات العامة - رئاسة الأركان العامة - وزارة الدفاع. ● لها مؤلفات عديدة في قصص الأطفال والأبحاث النفسية والفلسفية والسياسية إلى جانب اهتماماتها بالشائين السياسي والاجتماعي.

للدستور، وهذه الشريعة نفسها تقول بأن سن الرشد هي 21 بالتالي فإن تعديل هاتين المادتين تناقض كبير، لذلك أنا أرى أن مسألة سن الاقتراع والتشديد على دور الشباب في التغيير تسبب انتخابي وليس وعي شعبي. ويجب الانتباه إلى مسألة ارتباط الدستور ببعضه وعمّا إذا كانت هذه التعديلات والتغييرات تتناسب مع وضع البلاد ومع المرحلة التي تمر بها ومدى إيجابية إدخال هذه التعديلات والتغييرات.

إن من المواد التي ترين أنه يجب تعديلها أو إضافتها للدستور؟
● أرى أن المادة 82 المتعلقة بشروط المرشح حيث يجب أن يكون هناك إضافة تقضي بتوافر حد أدنى من المستوى التعليمي مع الأخذ بعين الاعتبار ارتباط مواد الدستور ببعضها، ومعرفة مردودها الإيجابي والسلبي على الشعب فالدستور للشعب ليس للنواب، النائب أداة توصل صوت الشعب للحكومة.

بشكل عام إلى أي مدى يقوم مجلس الأمة بدوره الرقابي والتشريعي ويقوم بدوره الفعلي في أن يكون حلقة وصل بين الشعب والحكومة؟

● نحن لا نريد أن نبخس دور المجلس السامية، هناك الكثير من القوانين التي تم إقرارها والتي كان لها التأثير الإيجابي في حياة الكويت بشكل عام غير أن التآزم الحاصل يعود إلى المجلسين الآخرين.

كيف تقيمين أداء المرأة في المجلس السابق؟
● بداية أتقدم للمناشآت الساميات بالشكر لأنهن كن الحافز لكل السيدات في الترشح للانتخابات فهن مهمن الطريق أمام آمل المرأة للفوز والوصول إلى المجلس، أما مسألة تعيين المرأة فنحن لن نكون مصنفين بحقها إذا ما أردنا تقييمها بستين كونها فترة قصيرة وغير كافية لإنتاج جزء قليل من أي برنامج انتخابي وخاصة أنها التجربة الأولى في ظل ظروف سياسية متنازعة، والمجلس لم يكن مستقرا بما يكفي ليعطها فرصة الإبداع فأمرأة تتمتع بقرارات مميزة في مجالات متعددة.

ما حظوظ المرأة في الوصول

للمجلس؟
● أنا لا أستطيع الحكم على النواب السابقين أو المرشحين الجدد في هذا الأمر وذلك لأن التغيير بيد الناخب والشعب الكويتي شعب يستفيد من تجاربه وما حصل مؤخرا تجربة فريدة وربما تكون درسا للشعب الكويتي الذي سئم من المشاحنات والمشاتات السياسية، كما أنه على المواطنين تلبية رغبة صاحب السمو الأمير عندما قال «أعينوني» وهنا مسؤولية المواطنين في اتخاذ هذه الكلمة بعين الاعتبار والتفكير بشكل عقلاني في اختيار ممثلهم، من جانب آخر علينا الاقتناع بأن قضية اقتحام مجلس الأمة والإبداعات المليونية أصبحت بيد القضاء وبانتظار الحكم فيها لاتخاذ الموقف المناسب منها ويجب طي هذه الصفحة بانتظار حكم القضاء والعمل على تحسين البلاد.

وماذا عن المال السياسي خاصة في الدائرة الثالثة؟
● لم نر في المجلس السياسي العين المجردة ولا يجوز تصديق كل ما نسمعه فلابد من التأكد منه ولكن إذا ما وجد فإن الشعب مطالب بمحاربهته والشعب الكويتي صاحب ضمير ومن يستفيد من هذا المال هم فئة قليلة يقصدون التمسك الانتخابي والشعب يكافح كل هذه الظواهر من خلال صناديق الاقتراع وحسن الاختيار وتلبية رغبة صاحب السمو الأمير في اختيار الأصالح.

هل لديك أي تصورات لحل قضية البدون؟
● في الواقع أنا أكره كلمة «بدون» وأفضل كلمة «غير كويتي» وأرى أن هذه القضية لابد أن تنتهي ومن يستحق الجنسية فليحصل عليها ومن لا يتوافق فيه الشروط فليعامل بإنسانية وأن تلتفت هويته بما يؤهله لدخول المستشفيات والمدارس خاصة وأن الكويت أهل الإنسانية، أبناء هذه الفئة يعيشون معنا وبنينا ويجب تأمين أبسط الحقوق الإنسانية لهم، وإذا ما أردنا الحديث عنهم بشكل آخر فإنه لابد من استصدار الجدل الجديد منهم ونقوم بتعليمهم وتنشئتهم بشكل سليم وصحيح ليعودوا بالخير على المجتمع الذي يعيشون فيه، لأنه ما لم يحصل هذا الأمر فإننا نساهم في نشر الجهل والبطالة والفساد وعليه سننشأ هذه الأجيال التي تتربى على أمثائنا وتعيش بيننا.

هل تعتدين أن المجلس السابق بأعضائه والوجوه الجديدة قد أخذت عبرة
● أعلنت وزارة الداخلية بدء الأجهزة الأمنية لمديريات أمن المحافظات والمناطق وشركة الجدة والمباحث الجنائية بعملية رصد ومخالفة المركبات التي تحمل صور المرشحين وإعلاناتهم الانتخابية. وقال وكيل الوزارة المساعد لشؤون المرور وقائد قيادة تنظيم السير والمواقف باللجنة الأمنية للإمداد والتحضير لانتخابات مجلس الأمة 2012 اللواء د.مصطفى الزعابي في تصريح صحفي أمس أن هذه العملية تأتي تنفيذاً للتعميم الإداري بشأن تطبيق الشروط والضوابط الخاصة بأماكن المقار الانتخابية لعدم مخالفة اللوائح والقوانين. وأضاف أن اللجنة العليا المشتركة بين وزارة الداخلية وبلدية الكويت تتولى حاليا

تكون على حق في أسبابها ودوافعها ولكن ليس بهذا الأسلوب. وهنا أود الإشارة إلى دور الإعلام في هذه القضية إذ أصبح الإعلام في الأونة الأخيرة موجهها ويساعد على تقسيم المجتمع إلى فئتين مؤيد ومعارض ويهمش الفئة الصامتة، ولولا حكمة سمو الأمير الورد بجل المجلس ربما الأمور كانت لتسوء أكثر وتمزق البلد أكثر مما وصلت إليه.

ما موقفك من قضية الإيداع المليونية؟
● سبق أن ذكرت أن هذه القضية تحولت إلى القضاء وإذا ما ثبتت صحة هذه الإبداعات يجب أن نتخذ جميع الإجراءات القانونية والرقابية والدستورية لوقف العبث بأموال الدولة أما معاقبة الراشي والمرتشي فهي بيد القضاء.

هذا يعني أنك لم تكوني مؤيدة للحراك الشبابي الذي أدى إلى حل مجلس الأمة؟
● ليس هذا بالضبط لأن كل مطالب يجد نفسه له الحق في المطالبة ولكن هناك طرق متعددة للمطالبة، والحراك السياسي له شأنان المؤيد والمعارض وتحدث فيه المواجهة ولكن أنا لا أرى أن هذا الحراك قام على ظلم، ولكن تبقى دوافع هذا الحراك منطوية بأصحاب العلاقة أنفسهم وبالبحرين الرئيسيين لذلك لأننا لم نر حتى الآن أي مستندات تدل على هذه المطالب.

وما رأيك باقتحام مجلس الأمة؟
● كشعب كويتي لم نتعود على هذه الأمور وقد كانت جديدة وقاسية علينا بالتالي لقد كان هناك رفض تام لهذا الأمر ولكن المسألة الآن بيد القضاء فرفضنا هو للحركة بشكل عام حتى وإن كانت مبرراتها قوية، هذا الأمر أكرر متعلق بيد القضاء الذي سيكون الحكم في هذه القضية برمتها، وذلك لأن هذه المجموعة قد



مرشحة الدائرة الثالثة د.فاطمة الشايحي

الكويتي، سأحاول العمل على هذه الأمور ووضع الشروط والوثائق اللازمة لمعالجتها. البعض انتقد القوانين التي وضعت في المجلس السابق كقانون المرأة وغيرها من القوانين، كيف تترينها وهل لك عليها أي ملاحظات؟
● كما انتقدوا قانون المرأة من انتقد الكوار بطريقتة عشوائية، وإذا أردنا الحديث عن قانون المرأة نجد أن المرأة قلب في المجتمع والعدد الذي طالب بهذا القانون قليل غير أن المرأة الكويتية عنصر فاعل لا بل رئيسي في أي تغيير ولابد من أن تتساوى مع الرجل ولهذه الأسباب لن يكون لها تأثير سلبي على طريقة توزيع ميزانية الدولة. وهنا لابد من الإشارة إلى مسألة الكوار التي أيضا تعرضت للانتقاد وذلك لأن هناك من استفاد من هذه الزيادات وآخرين لم يستفيدوا بنفس القدر وغيرهم لم يتحسن حالهم بالتالي فإن هذه المسألة ينظرهم كانت عشوائية وحقنا أثرت في الميزانية. أن قوانين الدولة على مر السنين ساعدت على التقدم علميا واجتماعيا وأصبحت الكويت ذات صوت مرموق ولكي نواصل التقدم لابد من تهدئة الأوضاع والعمل على الحفاظ على حكمة الكويت السياسية وديموقراطيتها.

ما رأيك بحركة التظاهرات والاعتصامات التي عاشتها البلاد في الأونة الأخيرة في مختلف مرقاها؟
● المطالبة مشروعة لكل من يرى أنه ذو حق وتطرح على ذوي

الكويتي، سأحاول العمل على هذه الأمور ووضع الشروط والوثائق اللازمة لمعالجتها. البعض انتقد القوانين التي وضعت في المجلس السابق كقانون المرأة وغيرها من القوانين، كيف تترينها وهل لك عليها أي ملاحظات؟
● كما انتقدوا قانون المرأة من انتقد الكوار بطريقتة عشوائية، وإذا أردنا الحديث عن قانون المرأة نجد أن المرأة قلب في المجتمع والعدد الذي طالب بهذا القانون قليل غير أن المرأة الكويتية عنصر فاعل لا بل رئيسي في أي تغيير ولابد من أن تتساوى مع الرجل ولهذه الأسباب لن يكون لها تأثير سلبي على طريقة توزيع ميزانية الدولة. وهنا لابد من الإشارة إلى مسألة الكوار التي أيضا تعرضت للانتقاد وذلك لأن هناك من استفاد من هذه الزيادات وآخرين لم يستفيدوا بنفس القدر وغيرهم لم يتحسن حالهم بالتالي فإن هذه المسألة ينظرهم كانت عشوائية وحقنا أثرت في الميزانية. أن قوانين الدولة على مر السنين ساعدت على التقدم علميا واجتماعيا وأصبحت الكويت ذات صوت مرموق ولكي نواصل التقدم لابد من تهدئة الأوضاع والعمل على الحفاظ على حكمة الكويت السياسية وديموقراطيتها.

الكويتي، سأحاول العمل على هذه الأمور ووضع الشروط والوثائق اللازمة لمعالجتها. البعض انتقد القوانين التي وضعت في المجلس السابق كقانون المرأة وغيرها من القوانين، كيف تترينها وهل لك عليها أي ملاحظات؟
● كما انتقدوا قانون المرأة من انتقد الكوار بطريقتة عشوائية، وإذا أردنا الحديث عن قانون المرأة نجد أن المرأة قلب في المجتمع والعدد الذي طالب بهذا القانون قليل غير أن المرأة الكويتية عنصر فاعل لا بل رئيسي في أي تغيير ولابد من أن تتساوى مع الرجل ولهذه الأسباب لن يكون لها تأثير سلبي على طريقة توزيع ميزانية الدولة. وهنا لابد من الإشارة إلى مسألة الكوار التي أيضا تعرضت للانتقاد وذلك لأن هناك من استفاد من هذه الزيادات وآخرين لم يستفيدوا بنفس القدر وغيرهم لم يتحسن حالهم بالتالي فإن هذه المسألة ينظرهم كانت عشوائية وحقنا أثرت في الميزانية. أن قوانين الدولة على مر السنين ساعدت على التقدم علميا واجتماعيا وأصبحت الكويت ذات صوت مرموق ولكي نواصل التقدم لابد من تهدئة الأوضاع والعمل على الحفاظ على حكمة الكويت السياسية وديموقراطيتها.

الكويتي، سأحاول العمل على هذه الأمور ووضع الشروط والوثائق اللازمة لمعالجتها. البعض انتقد القوانين التي وضعت في المجلس السابق كقانون المرأة وغيرها من القوانين، كيف تترينها وهل لك عليها أي ملاحظات؟
● كما انتقدوا قانون المرأة من انتقد الكوار بطريقتة عشوائية، وإذا أردنا الحديث عن قانون المرأة نجد أن المرأة قلب في المجتمع والعدد الذي طالب بهذا القانون قليل غير أن المرأة الكويتية عنصر فاعل لا بل رئيسي في أي تغيير ولابد من أن تتساوى مع الرجل ولهذه الأسباب لن يكون لها تأثير سلبي على طريقة توزيع ميزانية الدولة. وهنا لابد من الإشارة إلى مسألة الكوار التي أيضا تعرضت للانتقاد وذلك لأن هناك من استفاد من هذه الزيادات وآخرين لم يستفيدوا بنفس القدر وغيرهم لم يتحسن حالهم بالتالي فإن هذه المسألة ينظرهم كانت عشوائية وحقنا أثرت في الميزانية. أن قوانين الدولة على مر السنين ساعدت على التقدم علميا واجتماعيا وأصبحت الكويت ذات صوت مرموق ولكي نواصل التقدم لابد من تهدئة الأوضاع والعمل على الحفاظ على حكمة الكويت السياسية وديموقراطيتها.

الكويتي، سأحاول العمل على هذه الأمور ووضع الشروط والوثائق اللازمة لمعالجتها. البعض انتقد القوانين التي وضعت في المجلس السابق كقانون المرأة وغيرها من القوانين، كيف تترينها وهل لك عليها أي ملاحظات؟
● كما انتقدوا قانون المرأة من انتقد الكوار بطريقتة عشوائية، وإذا أردنا الحديث عن قانون المرأة نجد أن المرأة قلب في المجتمع والعدد الذي طالب بهذا القانون قليل غير أن المرأة الكويتية عنصر فاعل لا بل رئيسي في أي تغيير ولابد من أن تتساوى مع الرجل ولهذه الأسباب لن يكون لها تأثير سلبي على طريقة توزيع ميزانية الدولة. وهنا لابد من الإشارة إلى مسألة الكوار التي أيضا تعرضت للانتقاد وذلك لأن هناك من استفاد من هذه الزيادات وآخرين لم يستفيدوا بنفس القدر وغيرهم لم يتحسن حالهم بالتالي فإن هذه المسألة ينظرهم كانت عشوائية وحقنا أثرت في الميزانية. أن قوانين الدولة على مر السنين ساعدت على التقدم علميا واجتماعيا وأصبحت الكويت ذات صوت مرموق ولكي نواصل التقدم لابد من تهدئة الأوضاع والعمل على الحفاظ على حكمة الكويت السياسية وديموقراطيتها.

الأحداث السياسية الأخيرة زادت الحس الوطني لدى الجميع على بعض المظاهر السلبية

ما أبرز النقاط التي تودين تغييرها؟
● كلمة التغيير كبيرة واسعة ولكن كلنا نطمح للتنمية وهناك الكثير من القوانين طرحت في المجلس السابق لا يتم تطبيقها وتشريعها وأول هذه القوانين قانون المرأة «العلاقة الزوجية، وعلاوة المولد» وقد عطل هذا القانون غير أنه تم تعطيله على الرغم من طرحه بالطريقة الصحيحة وبحيث فقط إلى التنفيذ ويجب البحث في قانون تقاعد المرأة غير المتزوجة من مبدأ المساواة مع الرجل. أما قانون الإسكان المتعلق بالمرأة فلابد من متابعته وذلك أن المبلغ الذي يصده القانون لا يكفي للبناء والسكن بل يجب تدعيم هذا القانون. من جانب آخر لقد ظهر في المجتمع ما يسمى بالظواهر الاجتماعية السلبية وأبرزها العنف الطائفي، وما يحصل من عنف من قبل الخادماة لخدمتهم والتأثيرات السلبية لدور الإعلام على المجتمع



مرشحة الدائرة الثالثة د.فاطمة الشايحي

جمشير: التفاؤل مطلوب في المرحلة المقبلة لدفع عجلة التنمية



عبدالعزیز جمشير والشيخ رجب علي رجب

جبل. وحول برنامجه الانتخابي قال لسدي مجموعة من الرؤى والأفكار لمجموعة من القضايا التعليمية والإسكانية والصحية والبيئية من شأنها أن تساعد أصحاب الاختصاص في تقويم بعض المشاكل التي تواجههم في تلك الملفات. وتمنى على جميع الناخبين في مختلف الدوائر اختيار من يمثلهم في البرلمان المقبل تمثيلا مشرفا يقدم مصلحة الوطن وناخبه على مصالحه الشخصية. ● أمير زكي

الطاقات الشابة باعتبارها المحرك الرئيسي للتنمية إلى العمل، وبذل ما في وسعها لدفع عجلة التطور ومواكبة سائر الدول المتقدمة. وحذر جمشير من خطورة اللعب على وتر الوحدة الوطنية وتقسيم الكويت إلى سني وشيعي وبدوي وحضري من أجل مكاسب انتخابية زائفة، مطالبا جميع المرشحين في مختلف الدوائر بتقديم الا انني متفائل بمستقبل الكويت في ظل القيادة الحكيمة والعقول الثيرة التي تستطيع فعل الكثير من أجل مستقبل هذا الوطن، داعيا



المرشح عبدالعزیز جمشير متوسطا عددا من أبناء الدائرة

سياسيا بين الحكومة وعدد من أعضاء المجلس (المعارضة) من جهة وبين النواب أنفسهم من جهة أخرى كانت ان تعصف هذه الأزمة بمستقبل الكويت لولا تدخل صاحب السمو الأمير وقيامه بنزع فتيل الأزمة، وإعادة الأمور إلى نصابها مجددا.

وأضاف جمشير: على الرغم من هذه الأحداث التي مرت بها الكويت الا انني متفائل بمستقبل الكويت في ظل القيادة الحكيمة والعقول الثيرة التي تستطيع فعل الكثير من أجل مستقبل هذا الوطن، داعيا

دعا مرشح الدائرة الأولى عبدالعزیز جمشير جميع المواطنين للتفاؤل بحاضر ومستقبل الكويت و طرح النظرة التشاركية جانباً، خصوصاً ان الكويت تمتلك من الطاقات المادية والبشرية ما يؤهلها لأن تعود مرة أخرى «درة الخليج».

وقال جمشير خلال استقباله عددا من أبناء الدائرة بمناسبة افتتاح مقره الانتخابي في منطقة الرميحية مساء أول من أمس «الكل تابع وراقب عن كثب تلك الفترة الماضية التي شهدت صراعا

دعا إلى تعاون أصحابها وعدم ارتكاب المخالفات الزعابي: «الداخلية» ترصد المركبات التي تحمل صور المرشحين وإعلاناتهم

أو صور على المركبات او العلامات والإشارات المرورية وغيرها من اللوحات الاعلانية والدعاية للمرشحين.

مهام الإشراف على تنفيذ أحكام المادتين «31/31 أ» مكرر بخصوص ما يتعلق بالانتخابات بما فيها المقار الانتخابية والإعلانات الخاصة بالمرشحين. وذكر أن بلدية الكويت تتولى من جانبها إزالة المقار والإعلانات الانتخابية المخالفة للقوانين وغير المرخصة وفقا للشروط والضوابط الخاصة بإقامة المقار الانتخابية ومدى استيفائها لحماية حقوق المرشحين وحماية الأملاك وعدم مخالفة اللوائح والقوانين ذات الصلة. وأعرب عن الأمل بتعاون أصحاب المركبات وعدم وضعهم الصور والملصقات الخاصة بالمرشحين حفاظا على المظهر العام ومخالفة ذلك لقوانين المرور وشروط الأمن والمتانة التي تمنع وضع أي تقيات أو ملصقات

مهام الإشراف على تنفيذ أحكام المادتين «31/31 أ» مكرر بخصوص ما يتعلق بالانتخابات بما فيها المقار الانتخابية والإعلانات الخاصة بالمرشحين. وذكر أن بلدية الكويت تتولى من جانبها إزالة المقار والإعلانات الانتخابية المخالفة للقوانين وغير المرخصة وفقا للشروط والضوابط الخاصة بإقامة المقار الانتخابية ومدى استيفائها لحماية حقوق المرشحين وحماية الأملاك وعدم مخالفة اللوائح والقوانين ذات الصلة. وأعرب عن الأمل بتعاون أصحاب المركبات وعدم وضعهم الصور والملصقات الخاصة بالمرشحين حفاظا على المظهر العام ومخالفة ذلك لقوانين المرور وشروط الأمن والمتانة التي تمنع وضع أي تقيات أو ملصقات

أعلنت وزارة الداخلية بدء الأجهزة الأمنية لمديريات أمن المحافظات والمناطق وشركة الجدة والمباحث الجنائية بعملية رصد ومخالفة المركبات التي تحمل صور المرشحين وإعلاناتهم الانتخابية. وقال وكيل الوزارة المساعد لشؤون المرور وقائد قيادة تنظيم السير والمواقف باللجنة الأمنية للإمداد والتحضير لانتخابات مجلس الأمة 2012 اللواء د.مصطفى الزعابي في تصريح صحفي أمس أن هذه العملية تأتي تنفيذاً للتعميم الإداري بشأن تطبيق الشروط والضوابط الخاصة بأماكن المقار الانتخابية لعدم مخالفة اللوائح والقوانين. وأضاف أن اللجنة العليا المشتركة بين وزارة الداخلية وبلدية الكويت تتولى حاليا



اللواء د.مصطفى الزعابي